الأمم المتحدة

A/75/874/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
6 May 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 147 من جدول الأعمال

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقات الأمانة العامة على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (انظر A/75/874).

140521 120521 21-06005 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تقدم وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (انظر A/75/874) تقييما مستقلا للأطر التنظيمية وما يتصل بها من ممارسات في مجال التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مسلطة الضوء على المجالات المثيرة للقلق، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، والتحديات الماثلة، بهدف تعزيز كفاءة اللجنة الإقليمية وفعاليتها.

ثانيا - تعليقات عامة

2 - إجمالا، ترحب الأمانة العامة بالاستعراض وتؤيده وتعتبره عملا مفيدا.

ثالثا - تعليقات على توصيات بعينها

التوصية 1

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن ترصد تأثير استراتيجية "الكاريبي أولاً" والنتائج المحددة التي حققتها، وأن تقدم تقريراً عنهما، في إطار تقديم التقارير المنتظمة إلى اللجنة.

3 - تؤيّد الأمانة العامة التوصية. فالنتائج المحققة وتأثير استراتيجية الكاريبي أولا يدرَجان في التقارير التي تُقدم إلى اللجنة بانتظام.

4 - والاستراتيجية تشمل عدة عناصر، منها:

(أ) تعميم مراعاة الاعتبارات الخاصة بمنطقة الكاريبي في برنامج عمل اللجنة وهيئاتها الفرعية والمؤتمرات الحكومية الدولية؛

(ب) تعزيز التوصيات والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة لأغراض التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي؛

(ج) دعم الدعوة الاستراتيجية بشأن تمويل التنمية والتخفيف من المخاطر؛

(د) تزويد بلدان المنطقة دون الإقليمية بالدعم اللازم لرصد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن جدول أعمال الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا).

5 - وفي إطار الاستراتيجية، وضعت اللجنة الاقتصادية مبادرة لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ وشجعت على إنشاء صندوق كاريبي لتعزيز القدرة على الصمود لمعالجة التحديات التي تواجهها المنطقة دون الإقليمية من حيث ارتفاع المديونية، والحصول على التمويل الخارجي، والهشاشة إزاء تغيُّر المناخ والظواهر الجوية القصوى.

6 - وفي الدورة الثامنة والثلاثين للجنة، التي عُقدت بتقنية الاتصال الافتراضي في الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020، قُدم تقرير عام 2019 عن أنشطة اللجنة إلى الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين.

7 - وجرت حوارات رفيعة المستوى مع السلطات الوطنية للدول الأعضاء المنتمية إلى منطقة البحر الكاريبي، بالاتصال الافتراضي، لمناقشة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية الكاريبية في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

التوصية 2

ينبغي أن تعد الأمينة التنفيذية، قبل نهاية عام 2021، خطة عمل لتيسير تنسيق وإدماج أنشطة المكاتب الوطنية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للبلدان التي تقع فيها مقار تلك المكاتب.

8 - تؤيد الأمانة العامة التوصية جزئيا، فهي ترى أن تنسيق الأنشطة وإدماجها في أطر التعاون ينبغي ألا يقتصرا على البلدان التي تقع فيها تلك المكاتب. بل ينبغي أن يكون التنسيق والإدماج، تمشيا مع منطق الإصلاحات، في أي بلد تضطلع فيه اللجنة الاقتصادية بأنشطة.

9 - وفيما يتعلق بالأنشطة الحالية، تقدم اللجنة الاقتصادية بانتظام ما يلزم من دعم ومدخلات لتطوير مجالات مختارة من التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون التي تحقق فيها اللجنة الاقتصادية قيمة مضافة و/أو تضطلع فيها بأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك اللجنة الاقتصادية، من خلال دورها في مجموعة الدعم المتبادل، في عمليات استعراض جميع التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون بهدف ضمان الجودة. وتشارك المقار دون الإقليمية للجنة الاقتصادية ومكاتبها الوطنية مشاركة كاملة في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقدم بانتظام الدعم المباشر والمدخلات والبيانات بخصوص جوانب مختارة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، كل في البلد الذي يوجد فيه.

التوصية 3

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية أن تضع، بالتشاور مع الأمانة العامة، خطة لإدارة التغيير من أجل معالجة آثار عملية الإصلاح الحالية المترتبة على أنشطة اللجنة الإقليمية، وأن تقدم تقريراً عن النتائج ذات الصلة إلى الأمين العام وإلى الهيئة في إطار أنشطة الإبلاغ المنتظمة التي تقوم بها.

10 - تؤيد الأمانة العامة التوصية جزئيا، إذ يجري العمل بها بالفعل بطرق شتى.

11 - فاللجنة الاقتصادية تشارك في عملية الإصلاح الجارية على نطاق الأمانة العامة، وقد قدمت رؤية استراتيجية ومدخلات من المنظور الإقليمي. وقد أُحرز تقدم في تنفيذ الاستعراض الإقليمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون الوثيق مع مكتب التنسيق الإنمائي الإقليمي والوكالات والصناديق والبرامج التي لها وجود على صعيد الإقليم.

12 - وفي هذا الصدد، أنشئ رسميا في عام 2020 المنبر الإقليمي للتعاون في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعَقد المنبر اجتماعين اعتُمدت فيهما خطة عمل لعام 2021، وأُنشئت أمانة مشتركة تضم اللجنة الاقتصادية ومكتب التنسيق الإنمائي الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتمت الموافقة على الاختصاصات.

13 - وبدأ في عام 2020 إعداد أول تقرير عن النتائج المحرزة على نطاق المنظومة من جانب منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقُدم التقرير إلى البلدان الأعضاء خلال الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وتشارك

اللجنة الاقتصـادية أيضـا في تنفيذ إصـلاح الإدارة في الأمانة العامة، بما في ذلك دورة الميزانية السـنوية، وإطار المساءلة الجديد، وتوفير مكاتب مشتركة للدعم الإداري لمكتب المنسق المقيم في شيلي و 25 من هذه المكاتب على صعيد الإقليم استنادا إلى استراتيجية تسيير الأعمال المعتمدة، من بين جوانب أخرى.

التوصية 4

ينبغي للأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـادية أن تكفل إجراء تقييمات أداء الموظفين في حينها، حسـب الاقتضاء بالنسبة لجميع الموظفين في نهاية كل دورة من دورات الأداء.

14 - تؤيّد الأمانة العامة التوصـية. وسـتكفل الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصـادية التزام مديري البرامج والموظفين بمطلب إجراء تقييمات الأداء في موعدها.